التقرير السنوى
وضع المرأة المصرية

٢٠١٨

مؤسسة المركز المصرى لحقوق المرأة

حالة المرأة
٢٠١٨
بعض النجاحات بحاجة لمزيد من الجهد

إعداد

المركز المصري لحقوق المرأة

تحرير

نهاد أبو القمصان

مقدمة:

شهد عام ٢٠١٨ العديد من الخطوات الإيجابية في مجال تمكين المرأة، فلأول مرة يحتوي التشكيل الوزاري على ٨ وزيرات أي ما يعادل نسبة ٢٥,٥%، فضلا عن تعيين أول امرأة قبطية محافظا لدمياط، ووجود ٥ وجوه نسائية كنواب محافظين.

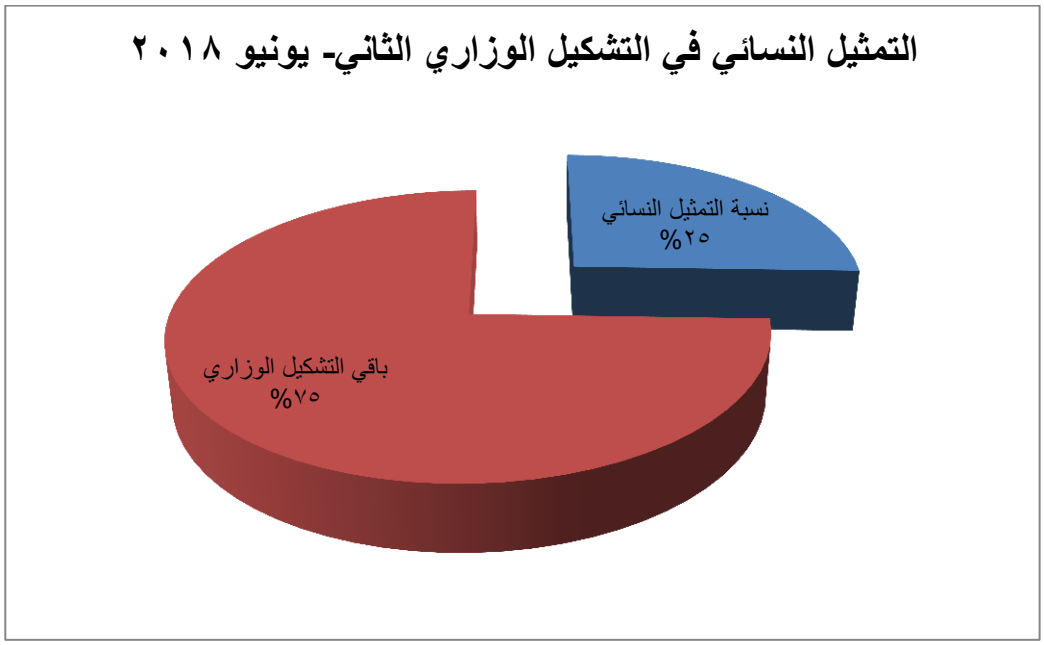

بالإضافة إلى وصول النساء لمواقع صنع قرار لأول مرة فقد تم تعيين المستشارة حسناء شعبان كأول قاضية رئيس محكمة لمحكمة طنطا الاقتصادية. وتعيين الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، محافظًا لجمهورية مصر العربية بمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية[١].

كما كان للنائبات بالبرلمان دورا في تقديم ١٠ مقترحات قوانين تتعلق بالمرأة، من بين ٣٨ مقترح قانون تقدمن به في البرلمان، وتنوعت موضوعات تلك المقترحات تجريم زواج القاصرات، وتشديد العقوبة على خطف الإناث والأطفال، وتعيين المرأة قاضية في مجلس الدولة، وضرورة أن يكون هناك مكافأة للزوجة في حال الطلاق ، وكذلك ذوي الاعاقة كان لهم نصيب من مشاريع القوانين.

بالرغم من هذه الخطوات الهامة إلا أنه لا يزال ترتيب مصر بين دول العالم في التقارير الدولية الخاصة بالمرأة يشهد تراجعا وهو ما يضع عدة علامات استفهام حول كفاية الخطوات المتبعة لتحقيق العدالة النوعية وتمكين المرأة .

[١] البنك الإسلامي للتنمية هو بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تحسين حياة الأفراد من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وإحداث التأثير على نطاق واسع ويضم البنك في عضويته ٥٧ دولة عضوا في أربع قارات ويتخذ مقره الرئيسي في جدة، المملكة العربية السعودية. ويمثل مجلس المحافظين في البنك السلطة الأعلى، حيث يمثل كل دولة عضو في البنك بالمجلس محافظ ومحافظ مناوب، ويكون إحداهما أو كلاهما في معظم الحالات، بمرتبة وزير

ويعود السبب في عدم تقدم مصر علي المستوي الدولي في عدد من المجالات المتعلقة بتمكين المرأة نظرا لأن العديد من البلدان تخطو خطى هامة في التقدم في مجال تمكين المرأة ، فضلا عن اعتماد التقارير الدولية علي مؤشرات فرعية لم تحرز مصر فيها تقدما كبيرا.

فعلي سبيل المثال مؤشر التنمية الشاملة لعام ٢٠١٨ حول العالم ضم ١٠٣ دولة، ويصنف الدول وفقا لحالتها الاقتصادية إلي مجموعتين دول ذات اقتصاد متقدم، ودول ذات اقتصاد ناشئ ، وفي الدول ذات الاقتصاد الناشئ جاء ترتيب مصر في المرتبة ٧٠ من بين ٧٤ دولة ذات اقتصاد ناشئ[٢]

فعلى المستوي السياسي

احتلت مصر وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٨ [٣]المركز ١٢٢ من إجمالي ١٤٩ دولة في مؤشر التمكين السياسي للمرأة ، بعد أن احتلت مصر المركز ١٠٧ من بين ١٤٤ دولة في مؤشر التمكين السياسي للمرأة لعام ٢٠١٧، أما عام ٢٠١٦ احتلت المركز ١١٥ من بين ١٤٤ دولة علي مستوي العالم.

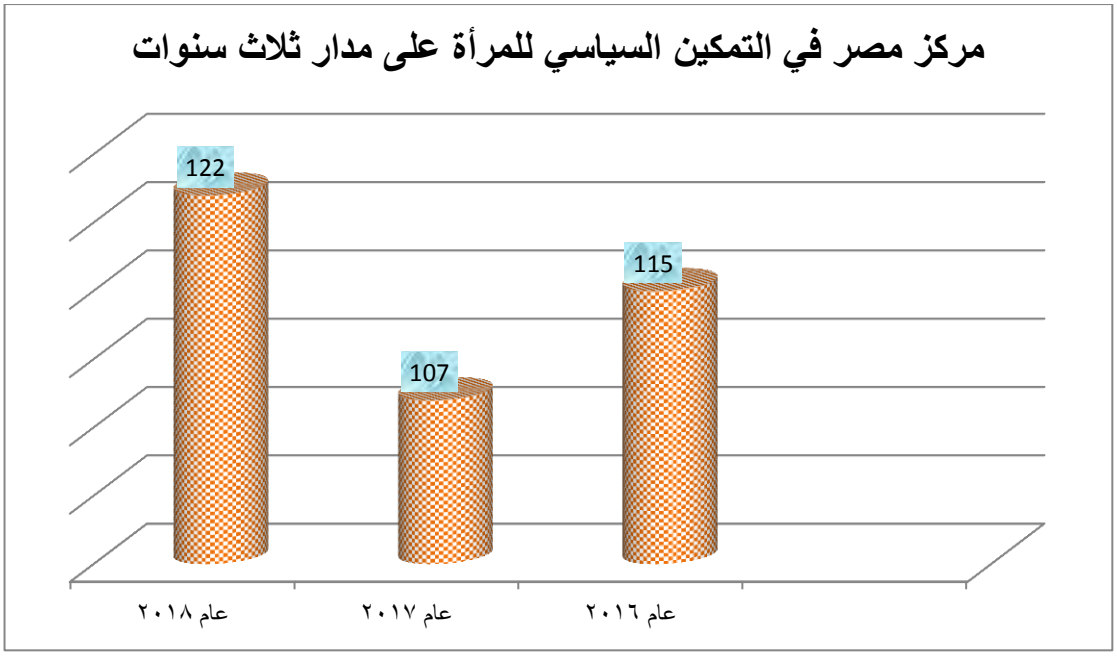

[٢] مؤشر التنمية الشاملة حول العالم، المنتدي الاقتصادي العالمي،٢٠١٨،
http://www3.weforum.org/docs/WEF_Forum_IncGrwth_2018.pdf

[٣] تقرير الفجوة بين الجنسين، المنتدي الاقتصادي العالمي ديسمبر ٢٠١٨، https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018

ويرجع سبب هذا التراجع أن العديد من الدول أحرزت تقدماً في مجال التمكين السياسي للمرأة بشكل أكبر من الذي حققته مصر، فضلا عن أن مؤشر التمكين السياسي للمرأة يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية لم تحرز مصر فيها تقدما كبيرا، وهي:

١. عدد السنوات التي قضتها النساء في رئاسة الدولة.
٢. نسب النساء في الحقائب الوزارية .
٣. نسب النساء في البرلمان.

وعن **وضع النائبات في البرلمان** احتلت مصر المركز ١٣٨ من بين ١٩٣ دولة على مستوي العالم من حيث، التمثيل النسائي في البرلمان، بنسبة ١٤,٩% ، وفق موقع الاتحاد البرلماني الدولي في ديسمبر ٢٠١٨.

وجاءت رواندا بأعلى نسبة تمثيل نسائي في البرلمان على مستوي دول العالم بنسبة وصلت إلي ٦١,٣%.

وبالنسبة لمصر فقد انتهت انتخابات اللجان النوعية لدور الانعقاد الرابع الذي بدأ في ٢ أكتوبر ٢٠١٨ بفوز نائبتين بمنصب أمين سر و ٩ نائبات كوكيل لجنة.

أما على مستوي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شهدت مصر تحسينات تساعد علي تمكين النساء اقتصاديا خلال العقود القليلة الماضية، ويتضح هذا في مؤشرات التعليم التي تُظهِر تفوق الإناث على الذكور. ومن ناحية أخرى، توجد فجوة واضحة بين الرجال والنساء من حيث الفرص الاقتصادية، ومنها ملكية الموارد، وإمكانية الحصول على الميراث، والمشاركة في قوة العمل، والتشغيل، والحصول على التمويل.

الأمر الذي جعل معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تشير الي تدنِّي ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء.[٤] وفي هذا السياق، أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ أن مصر احتلت المركز ١٣٩ من ١٤٩دولة على مستوي العالم في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية للمرأة.[٥]

وفي ذلك تراجع عن العام السابق حيث احتلت مصر المركز ١٣٥ لعام ٢٠١٧، والمركز ١٣٢ لعام ٢٠١٦.وذلك وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي.

[٤] دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة ، البنك الدولي، مايو ٢٠١٨.
[٥] تقرير الفجوة بين الجنسين، المنتدي الاقتصادي العالمي، ٢٠١٨

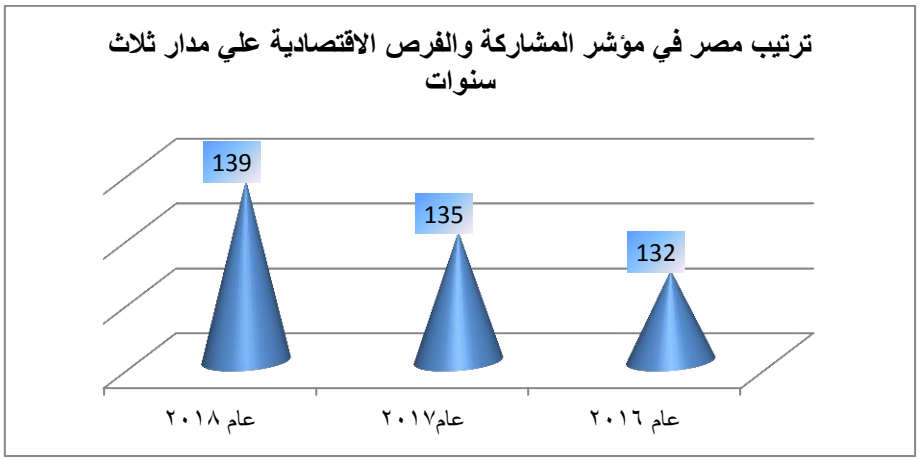

وقد احتلت مصر المركز ١٤١ من حيث مشاركة النساء في القوي العاملة حيث جاءت نسبة الإناث ٢٤,١% مقارنة بالذكور والتي وصلت إلى ٧٧,٧%. وكذلك احتلت المركز ٥٦ من حيث المساواة في الأجور ، وأيضا احتلت المركز ١٣٩ من حيث وصول النساء لمشرعون ومدراء ومسئولون، وجاءت نسبة الإناث ٦,٤ %إلي ٩٣,٦% للرجال، وكذلك احتلت المركز ١١٣ من حيث العمل التقني والفني حيث جاءت نسبة الإناث ٣٨,٤ % إلى الذكور ٦١,٦ %.

ويعتمد مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة على عدة مؤشرات فرعية لم تحرز مصر فيها تقدما كبيرا وهي:

- المشاركة في سوق العمل.
- المساواة في الأجور بين النساء والرجال في الوظائف المتشابه.
- متوسط دخل الفرد.
- نسب النساء في وظائف المشرعون والمدراء والمسئولون.
- نسب النساء من العاملون الفنيون والتقنيون.

المرأة والعمل

١. بلغ معدل المشتغلون من الذكور خلال الربع الأخير من ٢٠١٨ بـ٢١,٢٤١ ، في حين بلغ معدل المشتغلات من الإناث خلال نفس الفترة بـ ٤,٢٩٥.
٢. بلغ معدل بطالة الذكور خلال الربع الأخير من ٢٠١٨ بـ ٦,٤%، في حين بلغ معدل بطالة الإناث خلال نفس الفترة بـ ١٩,٦%.

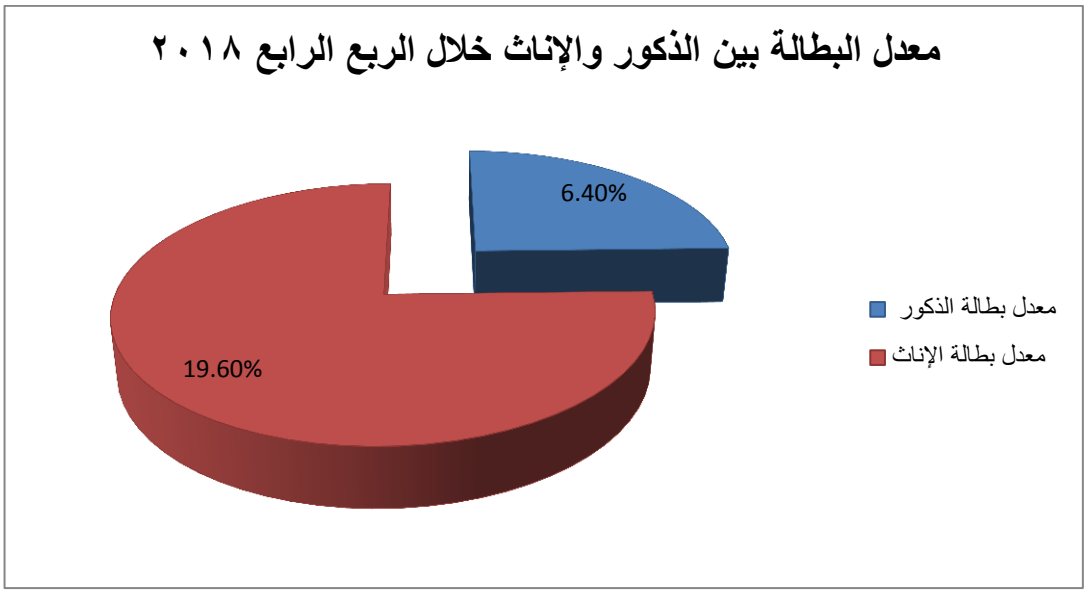

المرأة والتعليم

وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي [٦] فأن مصر احتلت المركز ٩٩ في التحصيل العلمي، ويقيس التقرير مستوي التحصيل العلمي وفق عدد من المؤشرات الفرعية هي:

- **معدل الأمية** فاحتلت مصر المركز ١١٠ حيث جاءت نسبة الإناث ٧٥,٠% إلى الذكور ٨٦,٥%.
- **الالتحاق بالتعليم الابتدائي** احتلت المركز ١ بنسبة ٩٧,٦ %للإناث و ٩٦,٥ % للذكور
- الالتحاق بالتعليم الثانوي احتلت المركز ١ بنسبة ٨١,٦ % للإناث و ٨١,٣ % للذكور،
- أما من حيث الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي احتلت المركز ١ بنسبة ٣٤,٨ % للإناث و ٣٤,٠ % للذكور.

وبناء على بيانات وزارة التربية والتعليم تتفوق الذكور على الإناث في الالتحاق بالمراحل التعليمية ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي، في حين تتفوق الاناث عن الذكور في الالتحاق بالتعليم في الثانوي العام.

[٦] تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي٢٠١٨، https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018

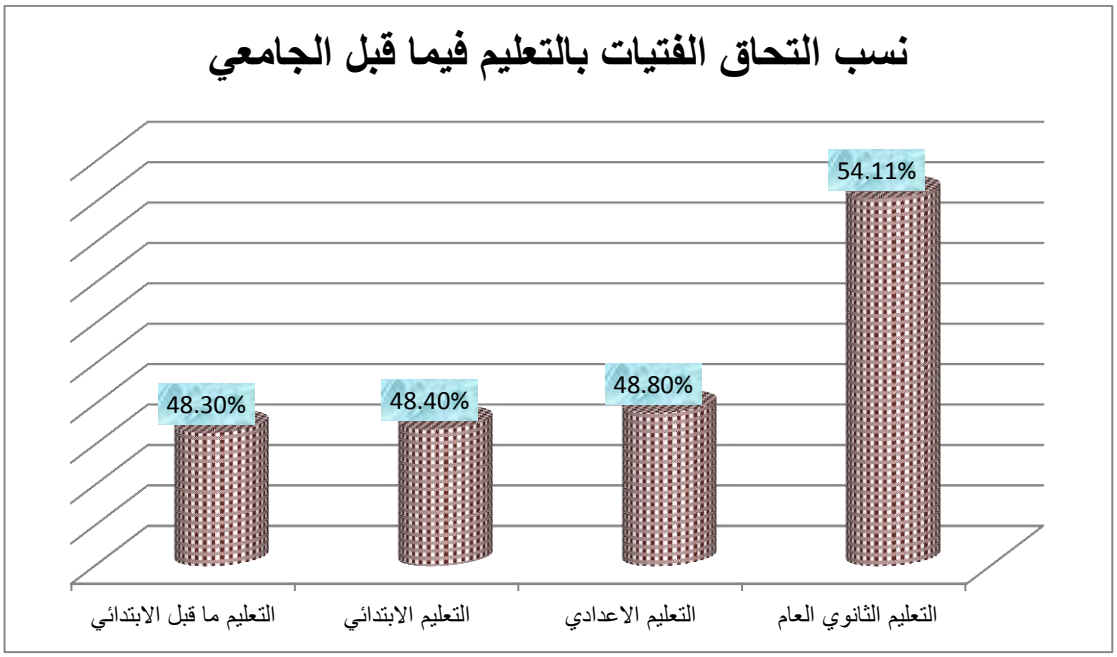

وكذلك تتفوق الإناث عن الذكور في الالتحاق بالجامعات الحكومية والأزهرية

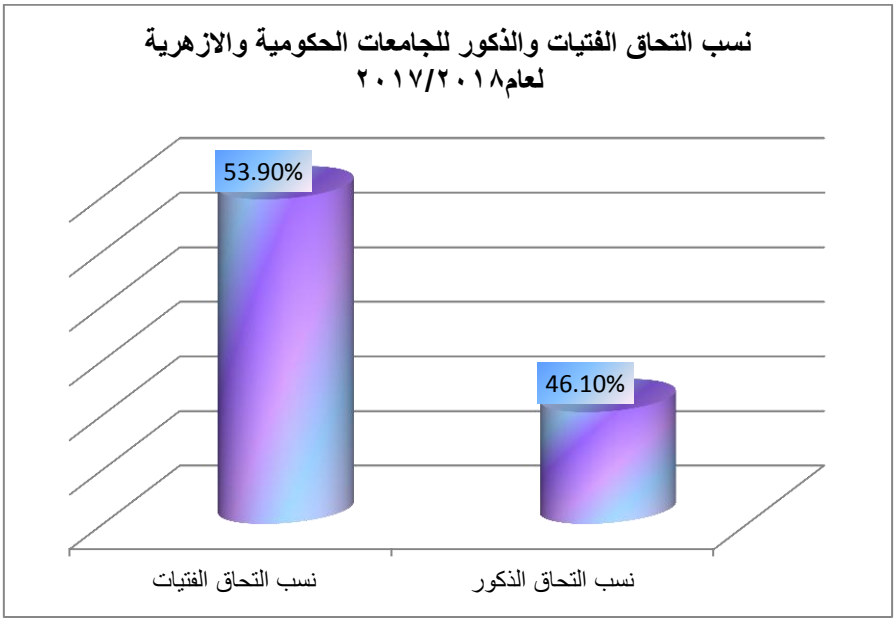

المصريات بين أقوي الشخصيات النسائية تأثيرا في الشرق الأوسط

ووفقا لمجلة الفوربس فأن النساء المصريات حصدن ٢٠ مركزا من بين ١٠٠ شخصية نسائية أكثر تأثيرا في الشرق الأوسط، وهذا يؤكد أن المصريات قادرات على القيادة في مختلف المجالات ويصلن لمراكز قيادية . معظمهن في قطاع البنوك والمال.

أما عن العنف ضد المرأة

بالرغم من الجهود المبذولة في الحد من العنف ألا أنه مازالت النساء تتعرض لمختلف أشكال العنف على كافة الأصعدة، وقد انتهت دراسة" العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل"[٧] إلي العديد من النتائج منها:

- أكدت ٤٠% من نتائج عينة الدراسة[٨] على تعرض النساء للعنف في طريق وصلهن للعمل.(في المواصلات)
- أكدت ٣٧% من عينة الدراسة أن النساء يتعرضن للعنف في مكان العمل، في حين رأت ٥٣% من العينة أنه احيانا تتعرض النساء للعنف في أماكن العمل.
- أكدت ٤٠% من عينة الدراسة أن القوانين الموجودة غير كافية لمواجهة العنف ضد المرأة في العمل.
- أكدت ٤٨% من عينة الدراسة أنه أحيانا يحدث عنف من المرأة على المرأة في إطار العمل.
- أكدت ٦٥% من عينة الدراسة أن جهل الذكور بطريقة التعامل مع المرأة العاملة أدي إلي تعرضها للعنف.
- أشارت ٧٩% من عينة الدراسة أن الفقر له يساهم بشكل اساسي في تعرض المرأة العاملة لأشكال متعددة من صور العنف وانتهاك حقوقها في إطار العمل .

هناك العديد من السياسات التي تبذل للحد من العنف ضد المرأة سواء علي المستوي الحكومي أو المجتمع المدني منها:

- قام المجلس القومي للمرأة بسلسلة من الحملات باستخدام طريقة طرق الأبواب، من قبل قادة المجتمع المحلي من خلفيات دينية واقتصادية واجتماعية متنوعة. كانت رسائل الحملات متعددة، بما في ذلك تعاون الدولة وجميع المؤسسات في المجتمع في حماية النساء من جميع أشكال العنف بما في ذلك المضايقة والعنف الجنسي والزواج المبكر وختان الإناث والحرمان من الميراث وحرمان الفتيات من التعليم وعدم توثيق الطلاق. وصلت حملات طرق الأبواب إلى مليونيّ سيدة من جميع محافظات مصر خلال الفترة من مارس ٢٠١٧ إلى مارس ٢٠١٨ .
- دشنت حملة أنتى الاهم حملة وهشتاج لمواجهة التحرش في أماكن العمل تحت شعار«# حقك محفوظ»، حيث تهدف الحملة إلى القاء الضوء على مشكلة التحرش في العمل

[٧] أحمد ابو المجد، العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل، مؤسسة المشرق لتنمية أفضل،٢٠١٨
[٨] طبقت الدراسة علي عينة قوامها ١٠٠ من العاملات في قطاع خدمات الصحة والتعليم والعاملات في قطاع الغزل والنسيج في القاهرة الكبرى والاسكندرية والشرقية.

والتوعية بأنها مشكلة تواجه كل امرأة عاملة داخل بيئة عملها وتضمنت الحملة هاشتاج ضم صور عدد من الفنانين الداعمين للحملة.

المرأة والإصلاح التشريعي

خلال عام ٢٠١٨ صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي احتوي قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة على مواد في صالح المرأة ، حيث أعطي القانون الحق للأم المسؤولة عن رعاية طفل معاق بتقليل مدة عملها في الجهات الحكومية ساعة يوميا، كما جرم القانون التعقيم أو الاجهاض غير القانوني للفتيات من ذوي الإعاقة.

كما وافق البرلمان على صدور القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادرة بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧. والتي بمقتضاها تم تشديد العقوبات الخاصة بالخطف،

بالرغم من كل وجود العديد من القوانين التي تحاول تحقيق العدالة والمساواة الا أن عام ٢٠١٨ هو الأسوأ على المرأة المصرية من حيث الاصلاح التشريعي، فقد تعرضت النساء للتهديد بقوة فيما يخص قانون الأحوال الشخصية ، ودائما ما يتم استخدام قانون الأحوال الشخصية كفزاعة ضد النساء، فقد تم تقديم عدة مقترحات لقانون الأحوال الشخصية يرجع بالمرأة وحقوقها إلي الوراء ، وهو الأمر الذي أثار غضب العديد من النساء متسائلات عن دور النائبات في البرلمان وعن جدوي كوتا المرأة في البرلمان طالما أنها لا تخدم النساء ولا تعمل على سن قوانين في صالحهن. وبالرغم من التقدم بعدة مقترحات قوانين للأحوال الشخصية إلا أنه لم يتم سن مقترح إلي الآن.

أما عن جهود المركز المصري في تمكين المرأة

كان للمركز دورا في التمكين السياسي للشابات من خلال تدريب الشابات من ٦ محافظات على المجلس المحلي، وقيام هؤلاء الشابات بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بالاشتراك في الحملة القومية للتنمية الوعي بالمحليات في محافظتهن.

كذلك كان للمركز دورا في نشر الوعي من خلال طبع عدة مطبوعات خاصة بالمجلس المحلي والتعريف به وباختصاصاته ودوره.

كما شارك المركز في من خلاله رئيسته في اجتماعات لجنة المرأة CSW ، أيضا تعاون المركز مع الاتحاد النوعي لنساء مصر في الوصول إلي مقترح قانون موحد للأحوال الشخصية يعلي من مصلحة الطفل الفضلي.

التوصيات:

خطوات مستقبلية لتحسين وضع المرأة المصرية على عدة مستويات:

على المستوي التمكين السياسي

زيادة وصول النساء للمناصب القيادية من خلال:

- ❖ وضع كوتة للمرأة لا تقل عن ٣٥% في كافة المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.
- ❖ ضرورة توفر الفرص التدريبية لتأهيل النساء لكل المناصب القيادية.

زيادة نسب النساء في المجالس المحلية والبرلمان وذلك من خلال:

- ❖ تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة ١٨٠ من الدستور التي خصصت ٢٥% من المقاعد للمرأة ، و ٢٥% من المقاعد للشباب والشابات.
- ❖ تعديل قانون مجلس النواب واعتماده على النظام المختلط مع زيادة نسبة النساء في القوائم والحفاظ علي اشتراط نسبة ٥٠% للمرأة.
- ❖ تعديل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب ٣٠% للمرأة في جميع هياكلها.

على مستوي التمكين الاقتصادي.

زيادة مشاركة المرأة في سوق إلى ٣٠% من خلال:-

- ❖ تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي يعمل فيها ١٠٠ من العاملات والعاملين بعمل حضانة للأطفال
- ❖ إلغاء القرار ١٥٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها

زيادة حصول المرأة على القروض ودعم المرأة الريفية بنسبة ١٥% من خلال عدة أنشطة منها:-

- ❖ تخصيص نسبة ٣٥ % من كافة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة
- ❖ عقد لقاءات توعية للمرأة وخاصة الريفية للتعريف بالخدمات والتسهيلات المتاحة
- ❖ تقديم الدعم الفني للحصول علي القروض وبدء المشروعات

- ❖ الشراكة مع عدد من الجمعيات الاهلية في كل محافظة لمتابعة النساء ونشر الوعي بالعمل وفرص المشاريع

على مستوي الحد من العنف ضد المرأة

الحد من العنف ضد المرأة من خلال:

- ❖ إقرار قانون لمواجهة العنف المنزلي والزواج المبكر
- ❖ إلغاء دفتر إثبات الزواج لدي المأذونين لوقف الزواج العرفي ، مع وضع مدي زمني محدد لتوثيق كافة حالات الزواج السابقة على الإلغاء .
- ❖ تفعيل تطبيق قانون مواجهة ختان الاناث.
- ❖ تفعيل آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية وتوسيع اختصاص عملها .
- ❖ تطوير مراكز دعم المرأة المعنفة التابعة لوزارة التضامن.
- ❖ إعادة تأهيل المرأة المعنفة وتقديم فرص بديلة للعمل والحياة خارج إطار دائرة العنف هي وأطفالها.
- ❖ التنسيق مع وزارة الاسكان وجهاز تطوير العشوائيات لتقديم وتجهيز أماكن بديلة للمرأة المعنفة لفترة لحين إتمام التأهيل.

علي المستوي التعليمي

- ❖ تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- ❖ وجود النساء في مواقع صنع القرار علي مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
- ❖ الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .
- ❖ ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
- ❖ ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي .